بسم الله الرحمن الرحيم

16 جمادى الثاني 1447
07 ديسمبر 2025

تقرير لجنة الرقابة الشرعية

تقرير لجنة الرقابة الشرعية إلى مساهمي شركة الاتحاد للتأمين التعاوني حول تو افق انشطة الشركة مع الضو ابط والمعايير الشرعية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

1. المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

بصفتنا لجنة الرقابة الشرعية ("اللجنة") الخاصة بشركة الاتحاد للتأمين التعاوني ("الشركة") يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي الخاص باللجنة عن أعمال و أنشطة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وفق نطاق العمل المتفق عليه.

2. الرأي:

- *الرأي العام:*

هذا التقرير وما يتضمنه من رأي مستند على إشر افنا على أعمال الشركة المتعلقة بالالتزام بالضو ابط والمعايير الشرعية أولًا، ومراجعة عملياتها و أنشطتها للفترة المحددة ثانيًا، وعليه فإننا نؤكد على أن معظم الترتيبات المالية الخاصة بالشركة والعقود والمعاملات المنفذة مع عملائها والأطراف الأخرى التي أُجريت في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 قد تمت وفق الضو ابط والمعايير الشرعية المعتمدة.

- *الرأي التفصيلي:*

أ. عقدت اللجنة أربع اجتماعات خلال السنة المالية.

ب. تم إصدار القرارات و إبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال الشركة التي عرضت على اللجنة.

ت. تم الاطلاع على تفاصيل احتساب الزكاة الخاصة بالشركة، حيث تم احتساباها من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل.

ث. اتبعت الشركة مبادئ إعداد التقارير المالية التي تعكس الطبيعة الحقيقية لخصائص المعاملات بما يتماشى مع الضو ابط والمعايير الشرعية ولم يظهر لنا ارتكابها أي مخالفة لها، لا سيما فيما يتعلق بإثبات الإيرادات والمطلوبات وحساب الأرباح والخسائر وتحديد أرصدة الأطراف ذات العلاقة والإبلاغ عن الأرصدة النقدية، وغير ذلك.

ج. أنشأت الشركة آلية مناسبة لتقييم مخاطر عدم الالتزام بالضو ابط والمعايير الشرعية بما يتناسب مع طبيعة وحجم عملياتها ووضعت تدابير الوقاية والتصحيح اللازمة لإدارة هذه المخاطر.

ح. تم فصل أموال المساهمين وأموال حملة وثائق التأمين بصورة صحيحة.

خ. تم التحقق من طريقة توزيع الفائض وطريقة معالجة العجز في حساب حاملي الوثائق في حالة حدوثها.

3. التطهير:

تجدر الإشارة إلى أن الشركة تحصلت على دخل غير متوافق مع الضوابط الشرعية نتيجة الاستثمار في ودائع وسندات غير متوافقة مع المعايير الشرعية تمثلت في 1% من مجمل استثماراتها، وقد قررت إدارة الشركة تحميل المساهمين -كل مساهم بحسب حصته- مسؤولية تطهير هذه الإيرادات (0.086 ريال سعودي عن كل سهم).

4. مسؤوليتنا:

تشمل مسؤولياتنا فيما يتعلق بالتزام الشركة بالمعايير والضوابط الشرعية في الإشراف على تطبيق هذه المعايير والضوابط على منتجات وخدمات وعمليات الشركة، لا سيما فيما يتعلق بتصميم المعاملات (بما في ذلك الموافقة على العقود والوثائق ذات الصلة، إلخ. .). كما أننا مسؤولون أيضًا عن الإشراف وتقديم آرائنا عند الحاجة حول كيفية تنفيذ مثل هذه المعاملات وتوضيح الإجراءات اللازمة لتنفيذ قراراتنا. ونحن مطالبون أيضًا بإجراء تدقيق دوري لحالة التزام الشركة بالمعايير والضوابط الشرعية.

5. المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة:

التزمت الشركة بالمعايير والضوابط الشرعية خلال تنفيذها للعقود والمعاملات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 للمبادئ والقواعد والمعايير، على النحو المحدد وبما يتماشى مع الترتيب المنصوص عليه أدناه (أو كما هو محدد من قبل السلطات التنظيمية المعنية):

أ. المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) والمتطلبات المالية ذات العلاقة الواردة في معايير المحاسبة المالية المعمول بها والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ب. القرارات والضوابط الشرعية الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية [بما في ذلك التفسير المقدم من لجنة الرقابة الشرعية للمتطلب (أ) أعلاه].

6. الاستقلالية والاعتبارات الأخلاقية:

نؤكد التزامنا بالاستقلالية وبجميع المتطلبات الأخلاقية خلال فترة التعاقد. وتشمل هذه المتطلبات تلك المحددة في معايير الحوكمة الصادرة عن الجهات التنظيمية وتلك الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي)، إضافة إلى قواعد أخلاقيات المهنيين في التمويل الإسلامي الصادرة عنها.

7. مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة:

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية الإشراف على ضمان وجود بيئة وثقافة فعالة للالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية، كما يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إيجاد إطار عمل جيد للحوكمة والرقابة الشرعية للشركة، ووضع استراتيجية للالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية، والإشراف على الإدارة في تنفيذها وتحقيق الأهداف المرجوة.

مسؤوليات الإدارة

تتحمل الإدارة مسؤولية تنفيذ إطار الحوكمة الشرعية والتأكد من أن الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية جزء لا يتجزأ من الأداء اليومي للشركة، كما أن الإدارة مسؤولة عن ضمان أن الترتيبات المالية والعقود والمعاملات المالية ذات الآثار شرعية والمبرمة مع عملاء الشركة والأطراف الأخرى والسياسات والإجراءات ذات الصلة، في جوهرها وفي شكلها القانوني، متوافقة مع مقتضيات المعايير والضوابط الشرعية. هذا وإن الإدارة مسؤولة أيضًا عن تصميم وتنفيذ ومتابعة إجراءات الرقابة الداخلية المناسبة فيما يتعلق بالآليات المحاسبية ذات الصلة.

8. المصادقة:

تمت المو افقة على هذا التقرير وتوقيعه من قبل جميع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد،،،

رقم	الاسم	المنصب	التوقيع
1	الشيخ محمد أحمد	رئيس لجنة الرقابة الشرعية	.....
2	الشيخ الدكتور صلاح الشلهوب	عضو لجنة الرقابة الشرعية	.....

دار المراجعة الشرعية
SHARIYAH REVIEW BUREAU
C.R. 56329-01
KINGDOM OF BAHRAIN